(اغسطس) ١٩٦٢، بشكوى الى الجامعة العربية ضد عبدالناصر، متّهمة اياه بالتدخل في شؤون سوريا الداخلية، والتحريض على الأعمال التخريبية، والقيام بحملة عدائية ضد النظام القائم في سوريا بقصد اثارة الفتنة. واضطر مجلس الجامعة العربية الى عقد اجتماع طارىء في شتوره، في لبنان (٢٢ ـ ٣٠ آب ـ اغسطس ١٩٦٢)، للبحث في الشكوى السورية، الأمر الذي دفع الوفد المصري الى الانسحاب من الاجتماع، وتبعت ذلك مقاطعة الجمهورية العربية المتحدة للجامعة، ونشاطاتها، الى ان سقط حكم الانفصال في آذار (مارس) ١٩٦٣[٤٩].

ان شعار «وحدة الهدف» لم يحقق، في نهاية المطاف، الهدف الاساسي المنشود، وهو تكوين كتلة عربية كبيرة، وقوية، بين أطراف أكثر انسجاماً ـ بعضها مع بعض ـ توحّدها أهداف التحرر الوطني والقومي، والتطلّع الى بناء نظام اقتصادي ـ اجتماعي أكثر عدالة، وتحقيق الوحدة القومية الراسخة القادرة على مجابهة التحديات، الداخلية والخارجية، وخطر العدوان الاسرائيلي القائم. فانتصار الثورة الجزائرية لم يتحوّل الى خطوة وحدوية تردّ على عملية تقويض الوحدة المصرية ـ السورية. وثورة اليمن تحوّلت الى عبء ثقيل على مصر. والانقلابان البعثيان في العراق وسوريا (شباط ـ فبراير وآذار ـ مارس ١٩٦٣) لم يقرّبا البلدين العربيين الهامّين من مصر الى الدرجة المطلوبة، حيث لم يلبث البعثيون ان انخرطوا في صراعات عنيفة مع القوى القومية المحلية الاخرى، وبينها الناصريون، ومع نظام عبدالناصر في مصر؛ بل وتنازعت البعثيين أنفسهم خلافات حادة تطوّرت الى مواجهة مسلّحة فيما بينهم في العراق، أدت الى فقدانهم سلطتهم هناك على يد عبدالسلام عارف ذي الميول الناصرية.

وعلى صعيد العلاقات الرسمية بين الدول العربية، والعمل العربي المشترك في اطار الجامعة العربية، كانت الفترة التي تلت الانفصال هي، بحق، فترة الجزر القصوى. فلم تكن مصر تتمتع بعلاقات مُرضية الاّ مع ثلاث دول عربية، هي الكويت وليبيا والسودان، من مجموع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (١٣عضواً آنذاك). وبسبب ذلك، عانت الجامعة العربية ممّا يشبه الشلل في نشاطاتها، وتعطلت مشاريع مشتركة هامّة، كمشروع السوق العربية المشتركة، والوحدة الاقتصادية العربية؛ ولم يتسنّ، بالتالي، البحث في أية مسألة عربية هامة، والوصول الى مواقف محددة، عبر الأسلوب التقليدي، من خلال الجامعة العربية[٥٠].

وفي هذا الجو المشحون بالخلافات والصراعات والعداوات فيما بين الدول العربية، ارتفعت وتيرة التهديد الاسرائيلي لعدد من هذه الدول، وهو ما تمثّل في الغارات الاسرائيلية المتكررة على الأرض السورية، لعرقلة الأعمال التي قامت بها سوريا لتوسيع الاستفادة من مياه روافد نهر الاردن؛ وفي غارات مماثلة على عدد من مدن الضفة الغربية. وأصبح التهديد الاسرائيلي أكثر وضوحاً باعلان القادة الاسرائيليين، في العام ١٩٦٣، انهم سينتهون من مشروعهم لتحويل مياه نهر الاردن في غضون العام التالي (١٩٦٤)، وهو ما كان يعني حرمان الفلسطينيين في الضفة الغربية، وحرمان الدول العربية المجاورة، من حق الاستفادة من مياه النهر. وبدا في ذلك الوقت، أيضاً، ان الدول الغربية تتجه نحو الاخلال بالتوازن القائم في المنطقة، من طريق تقديم الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية كبيرة الى اسرائيل، وتلقي الاخيرة مساعدات مماثلة من أوروبا الغربية، وكميّات وفيرة من الأسلحة من فرنسا وبريطانيا وألمانيا الاتحادية، وزاد في ذلك اغتيال الرئيس الاميركي، جون كينيدي (٢٢ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٦٣)، الذي سعى الى علاقة اقل توتراً مع مصر، وتولّي نائبه ليندون جونسون السلطة في البيت الابيض، وهو المعروف بمناصرته القوية لاسرائيل وعدائه الشديد لعبدالناصر[٥١].